

الرئيس المصري المنتخب ممنوع من السفر خارج البلاد



القاهرة / أ.ف.ب

لا يزال اسم الدكتور محمد مرسي، رئيس مصر الجديد في قائمة المنوعين من السفر المدرجة في المطارات والموانئ المصرية، منذ عهد النظام السابق والتي كانت تشمل بعض قيادات جماعة "الإخوان المسلمين".

ورغم أن الدكتور مرسي تم انتخابه رئيسا للجمهورية في الشهر الماضي، فلا يزال اسمه حتى هذه اللحظة مدرجا في "قوائم الحظر"، وقد يحتاج الأمر إلى أن يقدم دعوى قضائية لرفع اسمه من تلك القوائم.

ولا شك أن وجود اسمه في قوائم "المنوعين من السفر" لن يعرقل من الناحية القانونية رحلاته الخارجية كرئيس دولة، لكن عدم الاهتمام برفع اسمه حتى الآن يؤخذ كطرفة في بلد مثل بترات بيرقراطي ممتد إلى عشرات العقود الماضية، وتقوم ثقافته على تلال من الأوراق الرسمية والقوانين والقرارات.

وغني عن القول كم من المؤتمرات والزيارات التي سيقوم بها الرئيس المصري الجديد، لكنه طبعاً لن يفاجأ قبل صعوده إلى الطائرة بأنه ممنوع من السفر، ولكنه هو الرئيس الأول الذي يتسلم منصبه الرفيع وهو ممنوع رسمياً من السفر.

سنوات من منع السفر الذي وضع على قوائم الترقب والمنع من السفر كان حسب ما أوردته جريدة "المصريون" اليومية المستقلة، واحدة من وسائل الضغط التي لجأ إليها النظام السابق لتضييق الخناق على تحركات الإسلاميين، عبر منعهم من السفر إلى خارج البلاد، ووصل أعداد المدرجين على قائمة الترقب والتتبع والمنوعين من السفر وحتى شهر مارس/آذار الماضي ٢١ ألف مصري، بحسب الأرقام الصادرة من مصلحة الجوازات والجنسية. وربما يكون الدكتور محمد بديع، مرشد "الإخوان المسلمين"، والذي كان آنذاك عضواً بـمكتب الإرشاد هو من الشخصيات الأشهر الذين تم منعهم، إذ منع من السفر إلى السعودية لأداء العمرة عام ٢٠٠٨.

كما منعت وزارة الداخلية في عهد مبارك محمد مهدي عاكف، المرشد العام السابق من السفر لإداء فريضة الحج والعمرة العام الماضي، بصفته قائداً لـ"تنظيم محظور".

وتكرر ذلك مراراً مع الدكتور عصام العريان، نائب رئيس حزب "الحرية والعدالة"، حيث تم منعه من السفر أكثر من مرة خلال السنوات الماضية، وعلى الرغم من حصول قيادات "الإخوان" المنوعين من السفر على أحكام قضائية برفع اسمهم من القوائم فإن وزارة الداخلية كانت تقوم برفعها ثم إعادتها.

قيادات الإخوان المسلمين والتي كانت في العهد الماضي ممن طبق عليهم العديد من طرق التضييق أصبحت اليوم أكثر حرية وشهرة، كون الرئيس المنتخب كان منتقياً لها لي لحظة اعتلاء منصبه.

يذكر أن الدكتور مرسي دخل السجن في عام ٢٠٠٦، ثم وضع قيد الإقامة الجبرية في منزله، وأعيد اعتقاله أيضاً في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، إبان الثورة التي أطاحت بنظام حسني مبارك في فبراير/شباط من العام ذاته.

أنقرة (رويترز)

قال الرئيس السوري بشار الأسد في مقابلة نشرت أمس الخميس إنه كان من الممكن الإطاحة به منذ زمن طويل مثل شاه إيران ما لم يكن يحظى بدعم الشعب السوري له.

وقال الأسد لصحيفة جمهورية التركية التي نشرت المقابلة التي أجرتها مع الرئيس السوري في ثلاث حلقات متتالية "كان يظن الجميع أنني سأسقط في وقت محدد. أخطأوا جميعاً في حساباتهم". وصرح بأن سوريا تتعرض لهجوم من متشددين إسلاميين أرسلتهم دول عربية لا تتمنى خيراً للبلاد وتعرض لتهديد

بسبب العداء الغربي والتركي.

وقال الأسد "اللعبة الكبيرة التي استهدفت سوريا كانت أكبر بكثير مما توقعنا... الهدف هو تفتيت سوريا أو إشعال حرب أهلية. المعركة ضد الإرهاب ستستمر بكل حسم في مواجهة هذا الوضع، وسوف ننصر على الإرهاب".

ورد الأسد بشن حملة اتسمت بالعنف على المظاهرات السلمية التي اتسمت بها الانتفاضة السورية في بادئ الأمر ومنذ ذلك الحين استخدم الدبابات والمدفعية وطائرات الهليكوبتر الهجومية والقوات وميليشيا الشبيحة لمحاولة القضاء على المعارضة المسلحة وإنشاء السوريين عن

التظاهر وتحدي سلطته.

وهو بصير على أن أغلب السوريين البالغ عددهم ٢٣ مليوناً يؤيدونه. وقال لصحيفة جمهورية "الأغلبية الساحقة من الشعب تؤيدني في هذه المسألة".

وقارن الأسد بين وضعه وبين شاه إيران الذي أطاحت به الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

وقال الأسد مشيراً إلى شاه إيران "كان يقود أهم دولة في المنطقة.. وكان لديه جيش قوي وكان العالم أجمع يدعمه. فهل تمكن من مواجهة شعبه؟ لا".

ومضى يقول "لو كنت في نفس الوضع.. أي لو كان شعبي لا يقف بجانبني لم أكن

لأستطيع المقاومة. كان سيطيح بي. كيف

تمكنت حتى الآن من الصمود؟". ولم يظهر من تصريحات الأسد انه متقبل لفكرة الانتقال السياسي التي اقترحها كوفي عنان المبعوث الدولي بدعم كبير من الدول الغربية والعربية.

وقال "لا توجد قوة أيا كانت قادرة على هزيمة ثورة حقيقية للشعب... لكننا الآن نشن حرباً على جماعات إرهابية وليس على الشعب. وستشن الحرب لأن علينا أن نحمي أنفسنا ونحمي شعبنا".

وأيد مؤتمر عقد في جنيف في مطلع الأسبوع اقتراحات للانتقال السياسي في سوريا لكن روسيا تنفي أن الخطة تلمح



الأسد: لولا دعم الشعب لي لكان مصيري مثل شاه إيران

إلى ضرورة تحي الأسد كما بصير الغرب. ويقول معارضون سوريون وزعماء غربيون أن أكثر من ١٥ ألف شخص قتلوا خلال الصراع مع إصابة الكثيرين أو تعرضهم للتعذيب في الوقت الذي يقول فيه مسؤولون سوريون إن قواتهم فقدت عدة آلاف قتلوا على يد "إرهابيين".

وسخر الأسد من فكرة أن السوريين يريدون رحيله. وقال الرئيس السوري البالغ من العمر ٤٦ عاماً "انظروا للوضع.. أمريكا عدوتي... الغرب كله عدوي.. دول المنطقه أعدائي... ما زلت صامدا بفضل شعبي... لماذا أقتل شعباً يقف إلى جانبي؟"

لوفيجارو: فرنسا تعلم الأسباب الخفية لمقتل عرفات

أرملة عرفات تطلب فحص رفاته وإسرائيل تنفي مسؤولية تسميمه

باريس / CNN طلبت أرملة الزعيم الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، فحص رفاته زوجها بعد أن رجحت تحاليل علمية فرضية أن يكون الزعيم الفلسطيني الراحل مات مسموما بمادة "بولونيوم المشعة"، فيما نفت مصادر إسرائيلية ما قالت إنها اتهامات وجهت للدولة العبرية بمسؤوليتها في وفاته.

وقالت سبى عرفات في مقابلة مع CNN أنها تطلب تبش جثة زوجها لكشف الحقيقة كاملة حول وفاته "والتأكد بشكل تام عن وجود البولونيوم".

وتكرت بأنها لم تتقدم بطلب رسمي للسلطة الفلسطينية نظرا لعدم الحاجة لذلك، علماً أن جثة الزعيم الفلسطيني الراحل ووريت في رام الله بالضفة الغربية بعد وفاته بمستشفى عسكري في فرنسا عام ٢٠٠٤.

وكانت الرئاسة الفلسطينية قد سارعت للإعلان بأنه لا يوجد أي سبب ديني أو سياسي يحول دون فحص رفاته عرفات، وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة،

نبيل أبو ردينة، إن السلطة على استعداد كامل للتعاون وتقديم جميع التسهيلات للكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى مرض و"استشهاد الرئيس الراحل"، طبقاً لوكالة الأنباء الفلسطينية.

وتأتي تصريحات عرفات على خلفية اكتشاف آثار عالية لمادة "البولونيوم المشعة" في مقتنيات شخصية لزوجها.

وفي الأثناء، أشار عالم سويسري شارك في الاختبارات إلى أن النتائج لا تجزم بأن الزعيم الفلسطيني الراحل مات جراء التسمم الإشعاعي، بل أن بعض العوارض المسجلة في حالته لا تتطابق مع تلك التي تظهر في

حالات مماثلة.

وشدد فرانسوا بوشو، مدير معهد الفيزياء الإشعاعية في لوزان بسويسرا، في حديث لـCNN، بأن لا يجزم بوقاة عرفات بتسمم إشعاعي، مشيراً إلى أن السجلات الطبية لا تتماشى وتسميمه بمادة "البولونيوم-٢١٠".

وقال العالم السويسري إن الفحوص المعملية أجريت على فرشاة أسنان، وكوفية وبعض ملابس عرفات.

إسرائيل ترفض اتهامها بالمسؤولية عن وفاة عرفات

وعلى صعيد متصل، رفضت مصادر سياسية إسرائيلية رقيقة، جملة وتفصيلاً، ما قالت "الإذاعة الإسرائيلية" التي أوردت النبأ، أنها اتهامات وجهت لإسرائيل بالمسؤولية عن وفاة الزعيم الفلسطيني الراحل.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية إنه: "لا يمكن الاعتماد على تحقيق نشأة الجزيرة حول اكتشاف آثار لمادة البولونيوم المشعة في الملابس التي كان يرتديها عرفات في الأيام الأخيرة قبل وفاته عام ٢٠٠٤، وذلك بسبب عدم معرفة مكان وجود هذه الملابس طوال السنوات الثماني الماضية"، طبقاً للصدر.

وتابع المسؤول الإسرائيلي: سبب وفاة عرفات موجود في ملفه الطبي الذي تحتفظ به أرملة سبى.. عرفات لم يتوفى في جزيرة نائية وإنما في مستشفى معروف بفرنسا حيث أشرف على علاجه طاقم طبي فرنسي



كبير وهم يعلمون علم اليقين سبب وفاته.

من جانبها خصصت صحيفة لوفيجارو الفرنسية أمس، صفحة كاملة لتغطية قضية إعادة فتح ملف رئيس السلطة الفلسطينية السابق، ياسر عرفات، بعد اكتشاف أدلة جديدة تشير إلى العثور على مستويات عالية من مادة "البولونيوم المشع" والسام في مقتنيات شخصية لعرفات استعملها قبل فترة وجيزة من وفاته

وذلك بعد فحوصات علمية دقيقة. وقالت صحيفة لوفيجارو الفرنسية: إن السلطات الفلسطينية وافقت على إعادة فتح التحقيق لاكتشاف من وراء مقتل عرفات، وبعد مرور ثمانية أعوام على

مقتله في باريس، كشف تقرير أعده معمل سويسري وجد آثار لمن مادة البولونيوم ٢١٠، في المقتنيات الشخصية لعرفات استعملها قبل فترة وجيزة من وفاته.

وأشارت الصحيفة الفرنسية إلى أن عام ٢٠٠٤ تدهورت صحة "عرفات" وتم نقله إلى مستشفى عسكري في باريس، وتوفي في ١١ نوفمبر من نفس العام، وأن التقرير الطبي أوضح أن سبب الوفاة هو تدمير في الخلايا الحمر دون ذكر السبب لذلك، مؤكدة أن هذا التقرير لم تستطع "سوها" زوجة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات على الاطلاع عليه.

ولفتت الصحيفة إلى أنه على الرغم من إجراء عدة اختبارات لاكتشاف سبب الوفاة في معامل بباريس إلا أنهم لم يكن هناك فرص لاختبار وجود السم بولونيوم ٢١٠، ووقتها أعلن الطبيب الشخصي لياسر عرفات أن جسمه كان يحتوي على فيروس الإيدز وأنهم الموساد الإسرائيلي ينقل هذا الفيروس إلى جسمه.

وشددت الصحيفة الفرنسية، على أن فرنسا تعلم السر الذي تخفيه التقارير لوفاة عرفات التي وصفها بالغامضة، مؤكدة تفصيلها للسكوت ولن تتحدث في هذا الشأن خاصة أن فرنسا فضلت عدم نشر التقارير التي أجراها مستشفى عسكري على رجل وفاته رجحت العالم العربي.

وأشارت صحيفة لوفيجارو الفرنسية، إلى أن ٩٧٪ من الإنتاج العالمي لمادة البولونيوم ٢٠١ تأتي من المركز النووي "دافنجر" في روسيا أحد المراكز القديمة لإنتاج الأسلحة الذرية، وأن هذه المادة سامة جدا وتكفي بضعة ملايين مرات منه للفتك بالإنسان.

الغارديان: ليبيا تعاني التوترات العرقية مع اقتراب موعد الانتخابات

لندن/ وكالات

قالت صحيفة "الغارديان" البريطانية إنه مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية التي تشهدها ليبيا يوم غد السبت، فإن البلاد تعاني من التوترات العرقية.

وتحدثت الصحيفة عن الأقلية البربرية التي عانت من الاضطهاد إبان حكم الراحل معمر القذافي، والتي تخشى الآن من هيمنة الإسلاميين على السلطة.

وتوضح الصحيفة أن القذافي على مدار حكمه الذي استمر ٤٢ عاماً، اضهد الأقلية البربرية أو "الآمازيغ"، وقام باعتقال قادتها ومنع تدريب لغتهم في المدارس، وتعرضت احتجاجاتهم للقمع، حيث كان القذافي يرى أن دولته عربية فقط، وأصر على أن الآمازيغ "الخونة" كانوا فضيلاً عرقياً حتى على الرغم من أنهم عددهم ٦٠٠ ألف شخص من إجمالي ٦ ملايين ليبي.

وبعد ما يقرب من عام على الإطاحة بالقذافي، وقبيل أيام قليلة من إجراء أول انتخابات ديمقراطية، فإن الثقافة الآمازيغية تتمتع بإحياء جديد. فتحول مقر الشرطة السرية في مدينة زوارة إلى محطة راديو أمازيغية، وأصبح أحد القصور الموجودة بالمدينة والذي يخص أحد الموالين للقذافي مكاناً لورشه عمل فنية وأستوديو تسجيل لأغانيهم وقصائدهم التراثية التي كانت ممنوعة يوماً ما، وأصبح نشطاء الآمازيغ مشغولين بإعادة تعلم لغتهم التي يعود عمرها إلى ألف عام، لكن لا تزال هناك تدمرات قاتمة تحدث ضدهم أيضاً، حسبما تشير الصحيفة.

ففي مارس الماضي، قتل ١٧ شخصاً بعد اندلاع قتال بين آمازيغ زوارة وجيرانهم العرب في القرى المجاورة. وزاد من الصدامات العرقية التوترات الجديدة بشأن من فعل ماذا أثناء الثورة العام الماضي، حيث اتهم الآمازيغ جيرانهم بالوقوف مع القذافي، فضلاً عن النزاعات المشتعلة على الأراضي وطرق التهريب.

وتلفت الغارديان إلى أن هذا ليس هو الصراع الوحيد في ليبيا ما بعد الثورة. ففي ظل غياب سلطة مركزية قوية، ظهرت الخلافات العرقية في أجزاء عديدة من البلاد، خاصة في مدينة الكفرة في الصحراء الواقعة جنوب شرق البلاد، حيث قتل أكثر من ١٥٠ شخصاً في اشتباكات بين رجال قبائل توبو السود وجيرانهم العرب في الزواي، مما أدى البعض إلى التساؤل عما إذا كانت ليبيا قد بدأت تتفكك.

ويقول قادة الآمازيغ الذين لعبوا دوراً كبيراً في الإطاحة بالقذافي، إنهم يشعرون بأن الحكومة الانتقالية قد خذلتهم، ويشعرون بالغضب إزاء دور الآمازيغ في الحياة السياسية الوليدة في ليبيا، ويقولون بشكل خاص أن الأحزاب الإسلامية تكسح السلطة في طرابلس، وهو ما يبدو ممكناً وإن كان كل شيء سيوضح مع انتخابات السبت المقبل.

من جانبه شكك خالد المبارك المستشار الإعلامي في سفارة السودان في أهداف الوثيقة، مشيراً إلى أن هناك قوى من الأحزاب الموقعة على الوثيقة "مثل الحزب الشيوعي والحركة الشعبية لديها آراء واضحة

ومنبوشرة بشأن الدين" ونساءل المبارك "إذا كان الغرض (من الوثيقة) هو الديمقراطية، فلماذا لا ينتظرون الانتخابات القادمة؟".

لكن مريم المهدي ردت بالقول إنه "لا توجد انتخابات حرة نزيهة في ظل النظم الشمولية".

المعارضة السودانية تدعو إلى إضرابات للإطاحة بحكومة البشر

الخرطوم / أ.ش.أ

وقعت مجموعة من أحزاب المعارضة السودانية مساء أمس الأول الأربعاء وثيقة بشأن كيفية التعامل مع الحكومة السودانية أطلقوا عليها اسم "البديل الديمقراطي".

ويأتي الإعلان عن توقيع هذه الوثيقة بعد حوالي ٢٠ يوماً من اندلاع موجة من المظاهرات التي بدأت مطلية بسبب غلاء المعيشة والإجراءات التقشفية التي فرضتها الحكومة، لكنها سرعان ما تحولت إلى مطالبات

سياسية بإسقاط النظام.

والأحزاب الموقعة هي حزب الأمة القومي برئاسة الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق والحزب الشيوعي السوداني وحزب المؤتمر الشعبي برئاسة حسن الترابي والحزب الوطني وحزب المؤتمر السوداني وحركة القوى الجديدة (حق) وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الناصري.

ودعت الأحزاب الموقعة على الوثيقة إلى فترة انتقالية "يحكمها إعلان دستوري تبدأ بتشكيل الحكومة

الانتقالية وتنتهي بإجراء انتخابات

حرة ونزيهة".

كما دعت الوثيقة إلى "عدم استغلال الدين في الصراع السياسي أو الحزبي لضمان الاستقرار والسلام الاجتماعي".

وأكدت مريم المهدي القيادية في حزب الأمة المعارضة توقيع الاتفاقية

في حديث لتلفزيون بي بي سي. واتهمت مريم المهدي الحكومة السودانية بأنها فشلت تماما في إدارة السودان، مضيفاً أن الأحزاب "تعمل بصورة استباقية" لتلافي هذا الوضع.

وأضافت أنهم يعملون من أجل منع "انزلاق البلاد إلى العنف ومن أجل حفظ كرامة السودان، لأن احتمال اندلاع العنف في البلاد أمر وارد" وأعربت مريم المهدي عن اعتقادها بأن الأمور قد انفجرت في السودان "بصورة لا رجعة فيها".